



إعلاناتك التواصل على البريد الإلكتروني dms@choueirigroup.com
أو زيارة موقعنا www.dms-cg.com



41k

Like

57743

المغرب العربي

السودان

مصر

الأردن

فلسطين

لبنان

سورية

العراق

اليمن

الخليج

دولية

عربية

0

Like

11 (0)

ليبيا: الاغتيالات المتواصلة تثير مخاوف من «خطة منهجية» لمنع بناء المؤسسات الأمنية

طرابلس - «الحياة»

السبت ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢

لا يزال حادث اغتيال مدير أمن مدينة بنغازي العقيد فرج الدرسي على يد «مجهولين»، ليلة الثلاثاء الماضي، يُحدث نقاشاً واسعاً بين مختلف أطراف المجتمع في ليبيا التي تشهد خللاً أمنياً أودى بحياة عشرات الأشخاص منذ إنشائها نظام معمر القذافي في آب (أغسطس) العام الماضي.

وعلى خلفية حادثة الاغتيال الأخيرة في بنغازي ثارت تساؤلات بين أوساط كبار ضباط الشرطة والجيش والنخبة السياسية والمثقفين في شأن ما يوصف بأنه «صمت مشبوه» أو «تحقيقات سطحية» تتم عقب كل عملية اغتيال تستهدف أحد قيادات الجيش والشرطة في بنغازي. وعلى رغم اغتيال عدد كبير من هؤلاء الضباط خلال الشهور الماضية إلا أن القضاء لم يفصل بعد في الجهات التي تقوم بالاغتيالات وما زال مرتكبوها طلقاء لا تُعرف هويتهم.

وتعتبر أوساط كثيرة عن مخاوفها من وجود «خطة منهجية» تقف وراءها قوى سياسية لنصفية قيادات الشرطة والجيش بهدف الحيلولة دون تفعيل هاتين المؤسساتين المخولتين فرض الأمن وإرساء الاستقرار وسط نفوذ الدولة في البلاد. وما زال حادث اغتيال القائد العسكري عبدالفتاح يونس إبان معركة «تحرير ليبيا» من النظام السابق، معروفاً أمام القضاء بعد مرور سنة وتيف على قتله على يد جماعة منطرفة، بحسب ما تردد آنذاك. لكن الشهور الماضية حملت بدورها سلسلة من الاغتيالات التي استهدفت العشرات من قيادات الشرطة والجيش من دون اعتقال الفاعلين، ما أثار تساؤلات ومخاوف من وجود مخطط يُنفذ بهدوء وبرعاية قوى سياسية نافذة في البلاد للتخلص من قيادات هاتين المؤسساتين وتفكيكهما، وإحلال مؤسسات عسكرية وأمنية محلها تقوم على ولاءات حزبية محددة.

وعلى خلفية حادث اغتيال العقيد الدرسي والحوادث التي سبقتها، تتساءل نخبة سياسية وضباط كبار في الجيش والأجهزة الأمنية عن الأسباب التي تؤخر تفعيل مؤسستي الجيش والأمن في البلاد حتى اليوم على رغم انقضاء أكثر من عام على تفضي النظام السابق وقتل أو اعتقال قياداته وقرار بعضهم الآخر إلى خارج البلاد، ولا يزال معظم أفراد وضباط الجيش الليبي ومؤسسات الأمن في وضع المسرحين من العمل على رغم تقاضيم لروايتهم، فيما يتم تشكيل كتائب وأجهزة أمنية جديدة يتم اختيار قياداتها وأفرادها على أساس ولاءات سياسية ضيقة، بل أن هناك كتاب من الثوار مبنية كلياً على أسس قبلية وجوهرية تم ضمها إلى مؤسسة الجيش بدون أي تعديلات على تركيبها تقتضيها نظم إنشاء الجيوش في أي بلد. وتثير قرارات الصم هذه انتقادات واسعة بين أوساط ضباط الجيش المحترفين الذين يرون أنها تتنافى والعقيدة الوطنية التي يفترض أن يتم بناء الجيش الليبي الجديد على أساسها.

وعلى الصعيد المدني، أحدث اغتيال العقيد الدرسي موجة غضب عارمة خاصة في شرق ليبيا الذي شهد معظم عمليات الاغتيال. إذ شهدت مدينة بنغازي ومدن ليبية أخرى تظاهرات تطالب بوضع حد لموجة الاغتيالات والقبض على منغذبيها وكل من يقف وراءها وإحالتهم إلى العدالة. كما نددت منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوقية بحادث الاغتيال الأخير وحذرت من تجاهل تبعاته والتغاضي عن دوافعه. وقال المرصد الليبي لحقوق الإنسان في بيان في خصوص مقتل الدرسي، إن تكرار عدم القبض على القتلة «أمر يثير الشفقة والريبة في البلاد». ويتم المرصد الحقوقى الجهات المسؤولة بالتقصير في متابعة منغذبي هذه الاغتيالات، ويقول «إن اغتيال الدرسي وبالطريقة الجبانة نفسها التي اعتاد أعداء الثورة والحرية أن يقتلوا بها قيادات الجيش والشرطة، لا شك لدينا أن وراءها من يسعون إلى إيقاف مساعي الشرفاء لتكوين جيش وشرطة».

وتحمل أوساط مختلفة في ليبيا جماعات محلية مرتبطة بتنظيم «القاعدة» أو بفكره وتتخذ من شرق البلاد ملاذاً لها، مسؤولة كثير من الاغتيالات التي تستهدف القيادات الأمنية التي كانت جزءاً من النظام السابق لكنها انضمت إلى الثورة. وعلى رغم نفي مسؤولي المجلس الانتقالي السابق وجود هذا التنظيم في ليبيا، إلا أن رئيس المؤتمر الوطني محمد المقرير اعترف في تصريحات سابقة بوجود خلايا ونشاط لهذا التنظيم في بعض مناطق ليبيا. كما تشير التحقيقات المتسربة من الدوائر الأمنية الأميركية في شأن حادثة اغتيال السفير الأميركي لدى ليبيا كريس ستيفنز وثلاثة أميركيين آخرين في 11 أيلول (سبتمبر) الماضي في مدينة بنغازي، إلى وجود نشاط لمتشددين مرتبطين بتنظيم «القاعدة» في الشرق الليبي. وتتساءل أوساط سياسية وإعلامية في ليبيا عما إذا كان هذا التنظيم وتنظيمات أخرى منطرفة متحالفة معه قد نجحت في إخرق مؤسسات الدولة المختلفة وتمكنت من تكوين خلايا لها بداخلها تعمل على عرقلة إقامة مؤسسات عسكرية وأمنية على أسس وطنية ولا تخضع لأي مرجعية سياسية ويكون ولاؤها للوطن فقط، وذلك تمهيداً لإقامة قوة عسكرية وأمنية موالية لفكرهم تخول لهم السيطرة على البلاد وإقامة حكم جديد قائم على مرجعية دينية، على غرار ما جرى في شمال مالي الذي تحكمه جماعات إسلامية.

ويعول الليبيون على الحكومة المؤقتة الجديدة برئاسة علي زيدان التي تسلّمت مهامها في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، في تحقيق على صعيد إعادة بناء المؤسسات الأمنية، بعد الفشل الذريع الذي سجلته في هذا النطاق حكومة سلفه عبدالرحيم الكيب. ووعده زيدان بالعمل على بناء جيش ومؤسسة شرطة فاعلة تتولى مسؤولية إعادة الأمن المفقود في غالبية المدن والجهات، وحلحلة الاحتقان القبلي والجهوية في البلاد، وسحب السلاح وحل الكتلان والتشكيلات المسلحة الخارجة عن الشرعية. لكن بدء العمل في حل هذه الملفات يتطلب بت قضية منصب وزير الداخلية في الحكومة بعد ظهور اعتراضات على اسم الوزير المرشح لم يتم حلّها حتى الآن.

خامنئي: نقترب من تحقيق أهدافنا في الشرق الأوسط

لبنان: دعوة المستثمرين الاماراتيين إلى العودة

أموس: سورية تطلق قذائف موزتر لمنع هرب اللاجئين

الولايات المتحدة تريد تجديد اسطول المروحيات الرئاسية

شافيز الى كوبا مجددا لتلقي العلاج

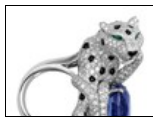
اشتباكات عنيفة في مصر واحتراق واجهة مقر لجماعة الإخوان المسلمين

السجن لمدى الحياة لشباب اعتصب طفلة في الرابعة من عمرها

إصابة فلسطيني برصاص الجيش الإسرائيلي جنوب قطاع غزة



الروسية أولغا بيلوفا
تتمرد على نعومة
الحرير



«محمية بريّة» بتوقيع
كارتييه انطلقت من
بينالي إلى العالم



دروس العدوان
الإسرائيلي على
غزة



زيدان الدرسي
الشيطان الغائب ..
الحاضر



رندة تقي الدين
الدوحة عاصمة التغيير
المناخي



عبدالله اسكندر
المالكي وإقليم
كردستان

